والاستفهام وله صورتان احداهما ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو وان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدا او ما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعايد محذوف وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادرى المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اى الحزبين احصى فاى اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف الزوايد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اى يوم سفرك او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون فاى منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اى انقلاب وليست اى مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتدا او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم ولا يدخل الالغا ولا التعليق في شيء من افعال التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان صيغة الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغا ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والالغا والتعليق تقول في الاعمال للمضارع اظن زيدا قايما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا قايما وتقول في الالغا للمضارع المتوسط زيد اظن قايم ومع التاخر زيد قايم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخر زيد قايم انا ظان فالحق الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا وتقول في التعليق بهما اظن لزيد قايم وانا ظان ما زيد قايم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر من ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغا والتعليق قاله ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من قول الناظم وغير الماضي من سواهما اجعل كما له زكن اى علم وقد تبين مما قدمناه في حكم الالغا والتعليق ان الفرق بين الالغا والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في المحل فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قايم وعمرا وغير ذلك من اموره بالنصب لا غير عطفا على المحل اى محل جملة زيد قايم فانها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فايدتان احداهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق عن الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها ايضا الا ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفايدة الثانية انه انما يعطف على محل

الجملة

الجملة المعلق عنها العامل مؤد معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم وعمرا وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قايم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجملة فاذا كان في الكلام مؤد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادرى قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادرى هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعى ان البكا مفعول وان ما زايدة وان الاصل ولا ادرى موجعات فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا اى وما كنت ادرى قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادرى اى شي البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهي في معنى قلبي له موجعات والوجه الثاني من وجهي الفرق بين الالغا والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قايما بنصبهما وسبب الالغا مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قايما بنصبهما مع التوسط وزيدا قايما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغا العامل المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغا لا في الابتدا خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغا مع التقدم نحو ظننت زيد قايم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب برفع ملاك على الابتدا والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل الملغى فيهما مع تقدمه على المبتدا والخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا والاصل لملاك ولدينا ثم حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق [illegible] قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله واخال اني لاحق مستتبع بكسر ان على تقدير اني للاحق والوجه الثاني ان يكون من الالغا لان التوسط المبيح للالغا ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض ايضا للالغا نعم الالغا للمتوسط بين المعمولين اقوى منه للمتقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت في البيت الاول واخال في البيت الثاني قد سبقه ما تقدم عليهما اما وجدت فقد سبق بان واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاوهما لكونهما لم يتصدرا ونظيره في المسبوقية بالغير متى ظننت زيدا قايما يجوز فيه الالغا لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث على ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل انى وجدته واخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم اى المومن ان بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغا ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى قد افلح المومنون من زكاها والاصل لقد افلح

Copyright © King Saud University